

المعالجة الصحافية لموضوع الموازنة في لبنان: ضرورة الابتعاد عن التجاذبات السياسية وزيادة التخصص

نهوند القادري عيسى

ملخص تنفيذي

تعد الموازنة قضية عامة بامتياز تمس كل مواطن، وكل فاعلية من فاعليات المجتمع المدني، بما في ذلك الإعلام. هذا الأمر يجعل من التساؤلات حول موقع الموازنة في حقل الفضاء العام اللبناني، ضرورة ملحة، لمعرفة مدى مساهمة الإعلام - بوصفه طرفاً رئيسياً فاعلاً ومحركاً لدينامية الفضاء العام عبر وظيفته المتمثلة بالتوسط بين السلطة والرأي العام - في تسليط الضوء على الموازنة.

هدفت هذه الدراسة إلى رصد طريقة تعاطي الصحافة المكتوبة في لبنان مع موضوع الموازنة العامة عبر التركيز على مضامين الأعمال الصحافية التي تطرقت إلى موضوع الموازنة في صحف الأخبار والسفير والمستقبل والنهار، في فترات زمنية تعود لأعوام ١٩٩٥ و ١٩٩٩ و ٢٠٠٤ و ٢٠١١ و ٢٠١٢، لمبررات منهجية. ركزت عملية الرصد على عناوين المواضيع التي تناولت الموازنة وفحوى الأعمال الصحافية في هذا السياق، محاولة تحليل مضامينها وآلية كتابتها.

خلصت الدراسة إلى مجموعة خطوط يمكن العمل عليها لتحسين الأداء، أبرزها: تعميق التخصص في الموضوع من خلال العمل على الجامعات ومعاهد التكوين الصحافي لإدراج مقررات تعود للإعلام الاقتصادي والإعلام الخاص بالموازنة؛ وإصدار أدلة تدريب متخصصة لتدريب الصحافيين على معالجة جدية ومهنية؛ وتخصيص الصحافيين العاملين في هذا المجال، من خلال تحسين أوضاعهم الوظيفية؛ وإقامة جسور تواصل بين منظمات المجتمع المدني والصحافيين لتبادل المعلومات.

يستند ملخص السياسة هذا على ورقة سياسة أعدت لكتاب نشره المركز اللبناني للدراسات تحت عنوان "الموازنة في لبنان: الحاجة إلى شفافية في الأرقام ومساءلة حول الأداء". أنجز هذا العمل بدعم مشكور من مؤسسة المجتمع المفتوح.

عن الكاتبة

نهوند القادري عيسى حائزة دكتوراه في علوم الإعلام والاتصال من جامعة باريس الثانية السوربون. أستاذة في كلية الإعلام والتوثيق- المعهد العالي للدكتوراه - في الجامعة اللبنانية. عضو في تجمع الباحثات اللبنانيات. لها عدد من الإصدارات، منها: الإعلاميات والإعلاميون في التلفزيون بحث في المواقع والأدوار بالاشتراك مع سعاد حرب (٢٠٠٢)؛ قراءة في ثقافة الفضائيات العربية: الوقوف على تخوم التفكير، مركز دراسات الوحدة العربية (٢٠٠٨)؛ لها العديد من الأبحاث والتقارير تتمحور حول الإعلام والتنمية والمرأة والمجتمع.

استنتاجات حول عمليات التغطية الصحافية لشؤون الموازنة العامة

أمدّتنا شبكة التحليل المعدّة خصيصاً لرصد معالجة الصحف لموضوع الموازنة، بمؤشرات بدت في كثير من الأحيان متناغمة مع ما أفصح عنه الصحافيون أثناء مقابلتنا لهم، وما تقدّم به المتلقون (الطلبة الجامعيون) حول الصحافة الاقتصادية بوجه عام، والمخصصة للموازنة بوجه خاص. في سياق المؤشرات الأولية التي أمكن التقاطها يتبيّن الآتي:

احتلال نقاش الموازنة ونقدها واستنتاجات الصحافيين للعناوين التي تطرقت للموازنة

على الرغم من ضآلة الحيز المخصص لموضوع الموازنة في التغطيات الصحافية، قد بلغت نسبة المواد الصحافية التي شملت موضوع الموازنة حصراً ٥٨,٦ في المئة، في حين أنّ نسبة ٤١,٤ في المئة من المواد شملت موضوعات أخرى إلى جانب موضوع الموازنة، فضلاً عن أنّ ٧٢ في المئة من المواضيع التي تطرقت

للموازنة لم تشغل سوى ربع صفحة أو أقل. وقد أظهرت عملية رصد العناوين تقدّم استنتاجات الصحافيين أنفسهم حول

٧٢ في المئة من المواضيع التي تطرقت للموازنة لم تشغل سوى ربع صفحة أو أقل في الصحف المحلية

الموازنة على العناوين الخبرية إلى جانب احتلال نقاش الموازنة واعداد مشروعها وانتقادها لأولوية العناوين. كذلك تم رصد إعطاء الأولوية لتصريحات النواب والوزراء في العناوين بوصفهم من المصادر الأساسية التي يلجأ إليها. كما لوحظ تصدّر أخبار جلسات مجلس النواب في ما يخص العناوين الخبرية. وهو ما يجد مبرراته في قول أحد الصحافيين: "هناك صعوبة في الحصول على آراء حقيقية؛ ففي لبنان الكثير من الآراء الكاذبة والمخادعة والمهولة والمخففة." إيلاء الأهمية في العناوين لمناقشة الموازنة وإقرارها، وحياسة مناقشات مجلس النواب على المرتبة الأولى، وغياب الكلام على تنفيذ الموازنة، جميعها مؤشرات لها دلالاتها. وهذا أمر يظهر في قول أحد الصحافيين إنّه "نادراً ما تجري مقارنة بين مشروع القانون وما نفذ منه، وخصوصاً في ظلّ تضارب الأرقام والمواقف والوقائع." وتلاقت هذه المؤشرات مع كلام المتلقين، إذ تبيّن أنّ العناوين التي علقت بأذهانهم كانت: تأجيل مناقشة الموازنة وإقرارها، والتراضي، وعدم استكمال المشاريع، وعدم معرفة كيفية صرف الأموال.

طغيان إقرار الموازنة والبعد الاجتماعي على المواضيع التي تناولت الموازنة

ساعدت عملية الرصد على ملاحظة إعطاء الأولوية لإقرار الموازنة في معرض الكلام على الموازنة بوجه عام، فضلاً عن تركيز الصحافيين على أوجه الخلل في الموازنات السابقة في معرض الكلام على ظروف إعداد الموازنة. وقد وجد ذلك صدقاً له في قول أحد الصحافيين إنّه يتوجّب العمل على مقارنة الموازنة القائمة بالسابقة. وقد تمّ التطرق إلى الخلل في الموازنات السابقة بنسبة ٢٦,١ في المئة، ثم إلى تركيبة الحكومة بنسبة ١٩,٦ في المئة، والإصلاح بنسبة ١٠,٩ في المئة، ثمّ بالتساوي بنسبة ٨,٧ في المئة إلى كلّ من الظروف الإقليمية، وطبيعة النظام السياسي، والأوضاع

تمّ التطرق إلى الإصلاح بنسبة ١٠,٩ في المئة فقط في معرض الكلام على الموازنة

المعقّدة ٦,٥ في المئة، وبالتساوي بنسبة ٤,٣ في المئة إلى كلّ من الأحداث الطارئة، وغير محدد، يليها بالتساوي بنسبة ٢,٢ في المئة إلى كلّ من: الاختلالات البنيوية للاقتصاد، والمعارضة، والتحرّكات المطالبية، والعولمة، وغير ذلك. كذلك تبين إيلاء الصحافيين الأولوية للبعد الاجتماعي للموازنة منفرداً أو مجتمعاً مع أبعاد أخرى في معرض الكلام على أبعاد الموازنة. وهذا أمر تناغم مع انحياز الصحافيين إلى البعد الاجتماعي، مع تنويعهم بالترابط بين الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ومع اهتمامات المشاركين بالدرجة الأولى بالجوانب التنموية والإنتاجية والبيئية.

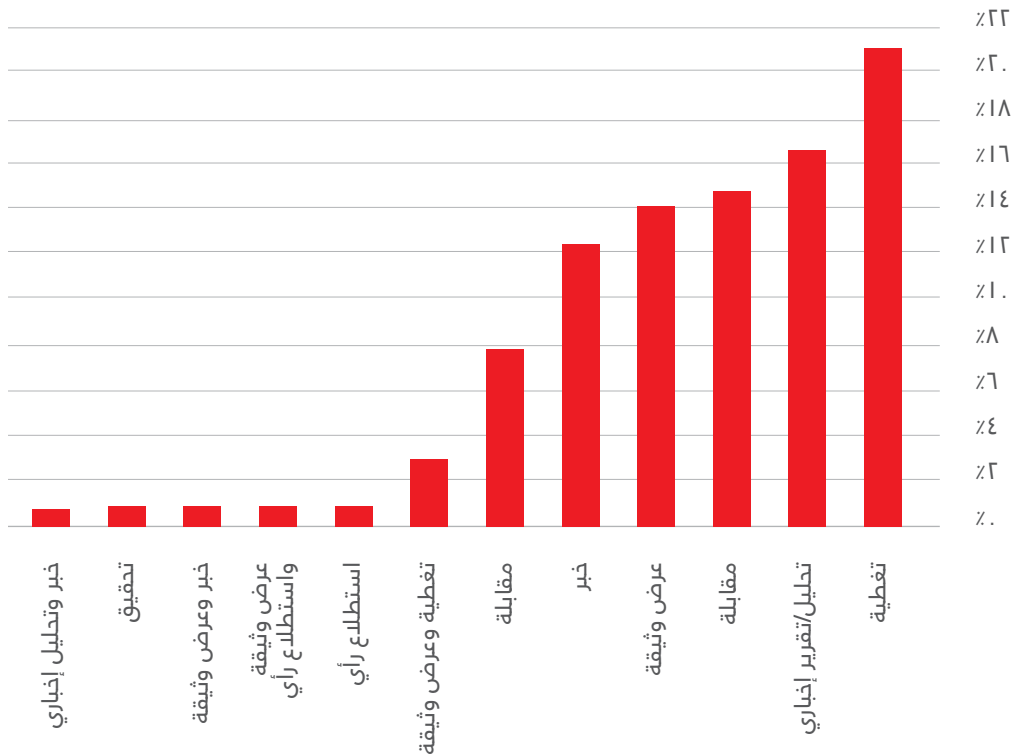
وفي ما يتعلق بنوعية الأعمال التي تطرقت للموازنة، كان بالإمكان ملاحظة طغيان الطابع السردى والتقريرى على أغلب الأعمال، فضلاً عن الاكتفاء بنقل ما يقوله وزير المال، أو رئيس لجنة المال والموازنة أو ما يصرّح به النواب والمسؤولون السياسيون، وبنسبة أقلّ كثيراً الخبراء الاقتصاديون، وضالّة

حازت التغطية المرتبة الأولى بنسبة ٢١,٤ في المئة، يليها التحليل/التقرير الإخباري بنسبة ١٧,١ في المئة

استطلاع آراء الفعاليات الاقتصادية، وندرة استطلاع آراء الفعاليات النقابية، أو آراء المواطنين، أو الهيئات الرقابية. وقد حازت التغطية

المرتبة الأولى بنسبة ٢١,٤ في المئة، يليها التحليل/التقرير الإخباري بنسبة ١٧,١ في المئة، ثمّ المقالة بنسبة ١٥,٧ في المئة، يليها عرض وثائق عائدة إما إلى تقرير وإما إلى دراسة وإما إلى محاضرة... إلخ، والخبر بنسبة ١٢,٩ في المئة، والمقابلة بنسبة ٨,٦ في المئة، احتل فيها النواب المرتبة الأولى، ثم تغطية وعرض وثيقة بنسبة ٢,٨ في المئة، أما النسبة المتبقية البالغة ٧ في المئة فتوزّعت بالتساوي بنسبة ١,٤ في المئة على كلّ من: خبر وتحليل، تحقيق، خبر وعرض وثيقة، عرض وثيقة واستطلاع رأي، استطلاع رأي.

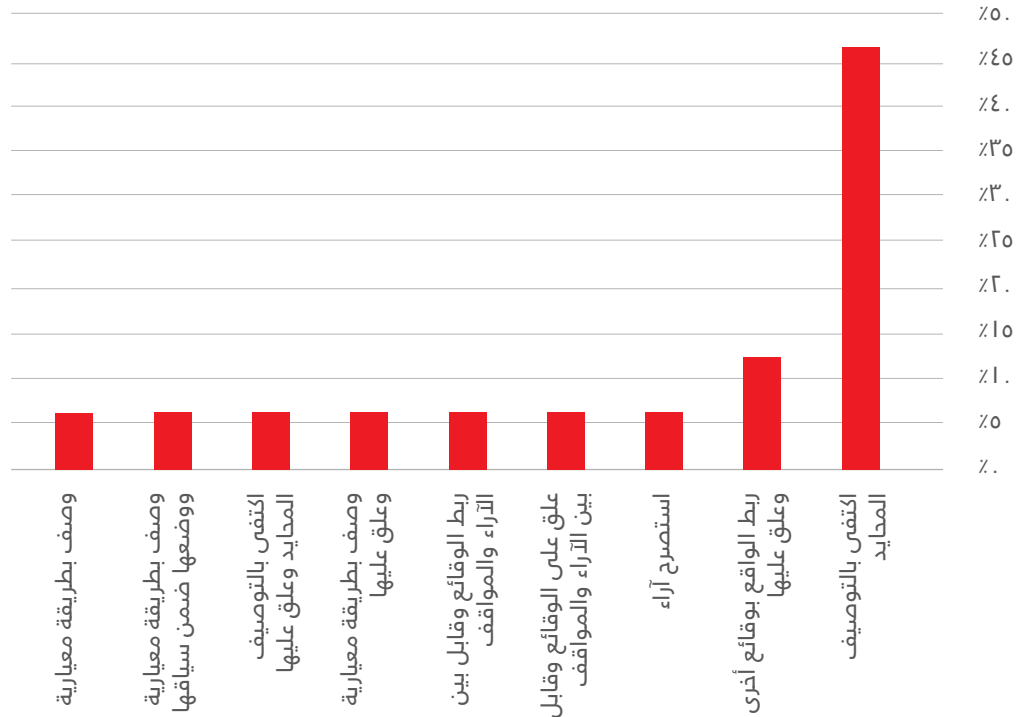
رسم ١
نوع العمل الصحفي



هذه الآلية في الكتابة انعكست في عدم رضا بعض الصحفيين عن عملهم، كون الصفحات الاقتصادية تتسم عموماً بضيق أفق حاد، يمنع الصحفي من أن يعمل عقله نقدياً، ويكون مفروضاً عليه أن يحبس عقله من تلقاء نفسه في قفص نقل الخبر والمعلومة. كما تلاقت هذه المؤشرات مع ما اقترحه المتلقون على وسائل الإعلام من ضرورة إجراء دراسات ومقابلات وتحقيقات مع المعنيين. وفسّر الصحفيون طغيان التغطيات على معظم الأعمال الصحافية التي تناولت موضوع الموازنة، وضالة التحقيقات بأنه تنقصهم زيادة مساحات الرأي والتحقيق التي تسمح للصحافي أن يوظف ثقافته في مجال عمله.

وفي ملاحقة أسلوب التغطية الصحافية، يتبين أن ٤٧,١ في المئة من التغطيات اكتفت بالتوصيف المحايد، أما التغطيات التي عملت على ربط الوقائع بوقائع أخرى وعلقت عليها فكانت نسبتها ١١,٨ في المئة، لتتوزع النسبة المتبقية بالتساوي وبنسبة ٥,٩ في المئة على كل من: التوصيف بطريقة معيارية، وتوصيف بطريقة معيارية ووضع ضمن السياق، وتوصيف وتعليق، وربط وقائع وتوصيف ووضع ضمن سياق وتعليق، وتعليق ومقابلة بين آراء ومواقف، واستصراح آراء.

رسم ٢
أسلوب تغطية الكاتب



التأثير السلبي للسياسة على معالجة المواضيع الاقتصادية المرتبطة بالموازنة

وقعت معظم الأعمال الصحافية في أسر التجاذبات السياسية والصراعات على السلطة، وعجزها عن إخراج موضوع الموازنة من دائرة الكلام الانتخابي إلى رحاب المواطنة.

يؤكد ذلك قول الصحفيين: الحكومة، ورجال المال والأعمال، والأحزاب السياسية، وأصحاب الصحف أنفسهم، يؤلفون مصادر ضغط على الصحفي؛ فالوزراء يستفيدون من الموازنة لتأمين نفقاتهم، ويجري تضمين الموازنة أحياناً بعض البنود المرتبطة بسياسات عامة ذات منافع لمراجع معينة في مواسم انتخابية. وهذا ما امتعض منه المتلقون بالقول: "المزج في الصحافة الاقتصادية هو إقحام السياسة فيها، وتصوير الموضوعات الاقتصادية كأنها حرب باردة بين مشروعين." كذلك أفضت عملية الرصد إلى إظهار هيمنة الكلام السياسي على الكلام الإعلامي وتأدية الصحف دور الأطراف المتصارعة، إلى جانب استخدام بعض الصحف أحياناً أساليب تضليلية، من خلال اجتزاء المعلومات ونزاعها من سياقاتها.

كما أن هيمنة الكلام السياسي على الكلام الإعلامي، جعل الصحفيين نادراً ما يتلقفون كلاماً صادراً عن بعض السياسيين للذهاب أبعد في التقصي، وفي فتح اللعبة السياسية التي تكاد تقفل على نفسها، إذ كان لافتاً للنظر في بعض الأحيان أن الكلام المتقدم الصادر عن بعض الفعاليات، الذي يوحى بضرورة التقصي والتحقق، وعدم الأخذ كلياً في كلام الجهات الرسمية، لم يلقَ صدى لدى الصحفيين. هذا ما أكدته تصريحات الصحفيين بأن الإعلام الاقتصادي يخضع للكثير من الابتزاز والرشوة وممارسة التهويل السياسي، وأن الإعلام الاقتصادي في لبنان تحوّل إلى إعلام تسويقي للأفراد والسلع والحكومات وكل من يملك المال. وعلل البعض تقاعسهم بغياب الشفافية في عمل الوزارات والإدارات، وبالصراعات السياسية وتعدّد المصادر.

لكن الهيمنة السياسية على الإعلام الاقتصادي نفّرت المتلقين، الذين رأوا أنّ الموضوعات الاقتصادية محوّرة سياسياً وهي بمنزلة دعاية سياسية واقتصادية لفريق سياسي معين، فالصحافة لا تتناول الفساد والفضائح، والصحافي لا يقوم بدوره في التغيير.

أما تأدية الصحف دور الأطراف المتصارعة، والعمل في موضوع الموازنة تحت هاجس المقارنة بين الحكومات أو رؤسائها، فانعكست على مراوحة اللغة الإعلامية في حدود اللغة الإيحائية التي تلقي اللوم على فرد بعينه أو على وزير بعينه من دون المسّ بالنهج الذي يُسيّر هذا الوزير أو ذاك. وقد وجد هذا تفسيراً له في قول أحد الصحفيين: "بعض الصفحات الاقتصادية مرتبطة مباشرة برجال المال والأعمال من خلال إقامتهم علاقات شخصية بهم أو من خلال تقديمهم دعماً مالياً، محاولين تشتيت الصحافي لدعم أو لرفض بعض بنود الموازنة التي لا تتوافق مع مصالحهم. كما أن الأحزاب السياسية التي تسيطر على الحكومات تحاول استمالة الصحافي وفقاً لأهوائها."

كذلك، فإن غلبة الطابع العنفي والصراعي على المفردات المستخدمة نتيجة وقوعها في أسر الحالة الصراعية بين الطوائف والمذاهب ومجموعات المصالح، التي توحى وكأننا في حضرة معركة عسكرية أو مباراة رياضية، وجد تبريراً له في وصف أحد الصحفيين لحالة الإرباك التي يتعرض لها حين لا تكون بعض الأرقام واضحة بمكوناتها، وكيف أنّه في حال التباس بنود أو أرقام ما تتم العودة إلى المتخصصين المناهضين للجهات التي أعدت الموازنة.

تقليص عدم التخصص من قدرة الصحافيين على معالجة الأعمال المرتبطة بالموازنة

أظهرت عملية الرصد غياب التخصص في الصحافة الاقتصادية لدى معظم العاملين في هذا المجال، بعد أن كانت الرغبة والمصادفة سبباً في انخراطهم في العمل في الصحافة الاقتصادية. وهو ما انعكس سلباً على قدرة الصحافيين على الاضطلاع بالأعمال المرتبطة بالموازنة. تضمنت بعض الأعمال الصحافية أحياناً أخطاءً تتم عن قراءة مستعجلة للنصوص التي ترد إلى الصحف، وعن ضعف منهجي في تقديم المعطيات وتبويبها، واختصارها بطريقة تشوه المعنى، وعن تدخلات عشوائية وغير مدروسة لكتابة المواد.

قد يفسّر ذلك غياب التخصص، وحادثة الخبرة في العمل الذي ولجه بعض الصحافيين من باب الرغبة والمصادفة وحاجة الصحيفة. أو قد يجد ذلك تبريره في قول أحدهم: "إنّ الإعلام اللبناني بعيد جداً من سكة الصحافة الاقتصادية بالمعنى المهني والشفاف والمسؤولية الاجتماعية."

وتبين أيضاً الخلط أحياناً بين المعطيات وبين الرأي، واعتماد الشخصية من جانب بعض الصحافيين، واستخدامهم المتكرر لعلامات التعجّب والاستفهام، والهلالين والمزدوجين والنقاط الثلاث المتتالية التي توحى للقارئ بالموقف وتمننه بشيء، من الحرية فتوهمه بأنّها تعتمد على ذكائه وتدعه يستنتج. وقد وجد هذا الأمر صداه في كلام الصحافيين عما تعنيه لهم الموازنة، إذ حملها هؤلاء معاني متنوعة، كان المشترك في ما بينها هاجس التوازن الاجتماعي. كما تم التوصل إلى استخدام بعض الصحف أحياناً أساليب تضليلية، من خلال اجتزاء المعلومات ونزعها من سياقاتها. وهذا ما بدا في الفترة الأخيرة في معرض الخلاف حول الإنفاق من خارج الموازنة.

بالإجمال، على الرغم من تنوّع الصحف التي شملتها العينة فإن الباحث لا يلزمه طول عناء ليستنتج أنّ التمايز والتنافس في ما بينها نادراً ما تمّ على نوعية الأعمال الصحافية، ولا على نوعية المضامين، لا على مستوى المهنية، ولا على درجة الالتزام بالمواطنة، ولا على تكلف عناء إجراء تحقيقات معمّقة تفتح الآفاق وتفتح اللعبة السياسية المقفلة، إنّما كانت المنافسة على من يسبق الآخر في نشر المعلومة أو على من لديه الخطوة لدى المصادر للحصول على المعلومة أو على تسريبها.

في ضوء ما تقدم، يمكن القول إن مكامن الخلل تعود، في جزء منها، إلى الصحافيين أنفسهم، وفي أجزاء أخرى، على التوالي، إلى كلّ من المؤسسات الصحافية عينها، وأداء السياسيين، وضعف الشعور بالمواطنة لدى القراء، وضعف التواصل بين منظمات المجتمع المدني وأهل الإعلام، وطبيعة النظام السياسي القائم على المحاصصة.

توصيات السياسة العامة

للتمكن من الخروج من هذه الحلقة الدائرية من المروحة، يمكن العمل على تحسين الأداء عبر:

- تعميق التخصص في موضوع المال العام والموازنة من خلال العمل على الجامعات ومعاهد التكوين الصحفي لإدراج مقررات تعود للإعلام الاقتصادي والإعلام الخاص بالموازنة.
- إصدار أدلة تدريب متخصصة لتدريب الصحفيين على المعالجة الجدية والمهنية.
- العمل على تحسين الصحفيين العاملين في هذا المجال، من خلال تحسين أوضاعهم الوظيفية، لأن الشعور بالاستقرار يحصّنهم ضد عمليات الابتزاز والرشوة المحتمل حصولها في أي لحظة، ولا سيما في هذا المجال الذي غدا "بيزنس" في بعض الأماكن، وهذا يتطلب قيام نقابة فاعلة.
- إقامة جسور تواصل بين منظمات المجتمع المدني والصحفيين لتبادل المعلومات، من أجل تمكين الطرفين لمواجهة ما يسمى حجب المعلومات وشح المصادر.
- العمل على إشاعة وعي حقوقي ثقافي اقتصادي سليم، من خلال العمل مع المجموعات الشبابية والنوادي، ومع البلديات أحياناً، وذلك بإقامة ورش عمل تشرح للمواطنين بعض المفاهيم والأرقام وتضعها في إطارها السليم، لتحسيسهم على ثقافة المساءلة والمحاسبة، وتشجيعهم على رصد الخروق التي تتضمنها بعض الأعمال الصحافية، ليصار في ما بعد إلى إنشاء مرصد تشجع الأعمال الناجحة، وتصوب على أماكن الخلل بهدف تصويبها.
- إنشاء مجموعات ضغط من الصحفيين الملتزمين، ومن الخبراء، ومنظمات المجتمع المدني والناشطين الحقوقيين، للضغط باتجاه طرح موضوع الموازنة ليس في فترة إعدادها وتصديقها فقط، وإنما لمتابعة تنفيذها وملاحقة ما آلت إليه.

LCPS

حول ملخص السياسة العامة
ملخص السياسة العامة هو منشورة قصيرة تصدر بشكل منتظم عن المركز اللبناني للدراسات تحلل مواضيع سياسية واقتصادية واجتماعية أساسية وتقدم توصيات في السياسات العامة لشريحة واسعة من صناعات القرار والجمهور بوجه عام.

حول المركز اللبناني للدراسات
تأسس المركز اللبناني للدراسات في العام ١٩٨٩. مهمته كمركز دراسات فكرية غير حكومي وغير ربحي هي إنتاج بحوث مستقلة وعالية الجودة وذات الصلة بصنع السياسات والعمل على تعزيز إصلاح السياسات من خلال المدافعة ورفع الوعي العام.

للإتصال بنا

المركز اللبناني للدراسات
برج السادات، الطابق العاشر
ص.ب. ٥١٢-٥٥، شارع ليون
رأس بيروت، لبنان
ت: ٠١ ٧٩٩٣ | ٩٦١ +
ف: ٠٢ ٧٩٩٣ | ٩٦١ +
info@lcps-lebanon.org
www.lcps-lebanon.org